خفض الدعم على قطاع الطاقة الى حدود النصف

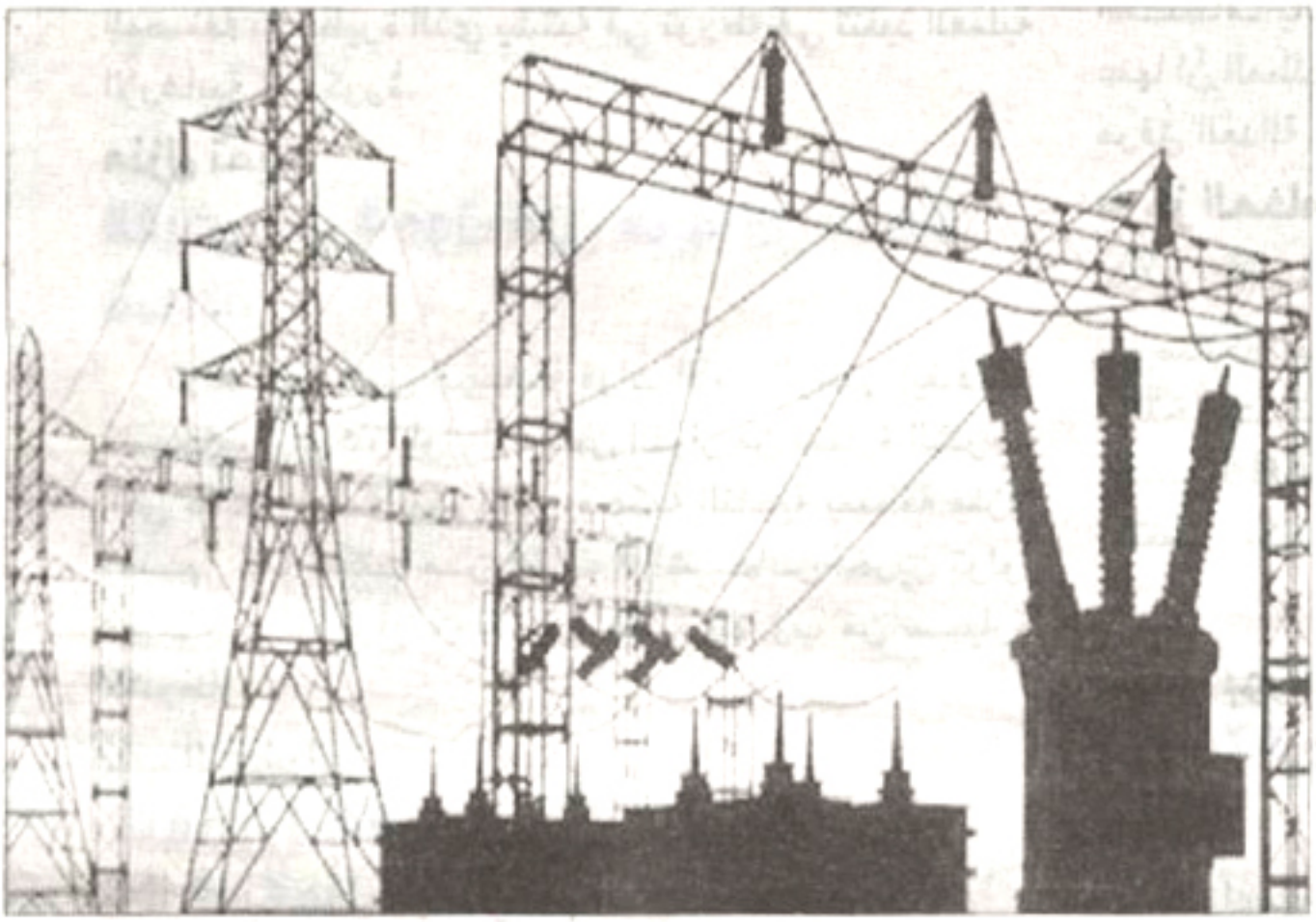

أعلن وزير الصناعة والطاقة والمناجم كمال بن ناصر ان الحكومة تعمل على ترشيد الدعم فى قطاع الطاقة عبر السعى الى التخفيض فيه الى النصف سنة 2015 ليصبح فى حدود 1 فاصل 8 مليار دينار بعد ان كان 3 فاصل 6 مليار دينار سنة 2013 وذلك دون المس من القدرة الشرائية للفئات الضعيفة.

واستبعد بن ناصر فى اختتام اشغال المنتدى الدولى الخامس للطاقة فى خدمة التنمية المستدامة الذى انتظم من 4 الى 6 نوفمبر بمدينة الحمامات من ولاية نابل ان تتم الزيادة فى سعر المحروقات فى جانفى المقبل مؤكدا ان جهود ترشيد الاستهلاك ستتواصل بتوزيع ما بين 4 و6 ملايين فانوس مقتصد للطاقة بتكنولوجيا لاد مجانا.

وافاد بان الاستثمار فى قطاع المحروقات بدأ يسترجع نسقه شيئا فشيئا وبان عددا من الشركات التى كانت تنوى مغادرة تونس استرجعت ثقتها فى مناخ الاستثمار بها بعد ان تمت المصادقة على عدد من رخص الاستكشاف وخاصة بعد نجاح الانتخابات التشريعية التى كانت بالنسبة اليهم بمثابة رسالة طمأنة على عودة الاستقرار الى البلاد وتحسن مناخ الاعمال.

واشار الوزير الى ان رفع الدعم فى الطاقة بالنسبة الى قطاع الاسمنت مكن من توفير موارد مالية تقدر ب260 مليون دينار فى السنة ومن التخفيض فى سعر اكياس الاسمنت.

واكد ان المصادقة على قانون الطاقات المتجددة خلال الفترة القادمة سيكون له اثر ايجابى فى بلوغ الهدف الذى وضعته تونس والمتمثل فى الوصول بنسبة استعمال الطاقات المتجددة الى 30 بالمائة سنة 2030.

المغرب 8 نوفمبر 2014
صفحة 13